

## رأى الأهرام

### حماية الديمقراطية

إذا كان العالم أجمع قد شهد بالحق ، وبالتجرد ، ان مصر قد دخلت مرحلة تطور بالغة الأهمية ، بدءا بانتهاء عهد مراكز القوى و إعادة الأمور الى نصابها الصحيح ، بإنشاء دولة المؤسسات ، فان قضية ارساء الديمقراطية وضممان الحريات و ارساء قواعد القانون والدستور ، سوف تظل واحدة من أبرز انجازات ثورة مايو و اتمام اعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية ، اعد الرئيس السادات تأكيد مبادئ ثورة التصحيح ، فمصر الديمقراطية لن تقهر فكرا ، ولن تكبت رأيا ، ولكنها فقط تحمي مسيرة الديمقراطية من انصار العودة الى الوراء ، ومن الذين يريدون هدم كل انجاز .. فالمودة الى الشعب لتصحيح المسار الديمقراطى لا تعنى تراجعا عن أسس مايو ، واستفتاء الأمة من أجل مواجهة المرتدين لا تعنى حجرا على الحريات ، واستصدار تشريعات حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى لا تعنى هوة الرأى الواحد ، بل هى تنظيم للممارسة الديمقراطية المسئولة ، حماية للوطن وللواطن .

ولا احد يمكن ان يجادل فى انه لأول مرة ، ومنذ سنوات طويلة ظهر الرأى الآخر فى مصر ، يقف ويناقش ، ويجادل ، وسط حماية كاملة من القانون .. لكن حينما يتحول الرأى الآخر فى مخطط البعض الى محاولة للعودة بالمجتمع المصرى الى الوراء ، أو لتسوية منجزات تمت ، أو لتطبيق مبادئ دخيلة على المجتمع ، فان الشعب المصرى كله يقف هنا صفا واحدا ليعلن - وبصم - « لا » للمرتدين وللمنحرفين .

ان توفير الحرية والديمقراطية يعتبر شرطا أساسيا من شروط انجاز المهام الكبرى للوطن ، وان مشكلات مصر لن تحل الا بالمشاركة الإيجابية والمخلصة لكافة القوى السياسية والوطنية فى الاطار الديمقراطى السليم الذى يشجع الحوار الحر أسلوبا .. وهذا هو ما هدف اليه الاستفتاء ، وهذا هو ما أكدته جماهير الشعب حينما قالت « نعم » للديمقراطية ، ولحماية الوحدة الوطنية . □